علاقة الزراعة بالتنمية

مقدمة عامة:

- تكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول نامية كانت أم متقدمة. فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، وتشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة. كما تسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات. وتساهم كذلك في الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية.

- و نظرا لأهمية هذا القطاع، ركز البنك الدولي في "تقرير التنمية في العالم" لسنة 2008 حول "الزراعة من أجل التنمية" على زيادة الاستثمار في هذا القطاع خاصة بالبلدان النامية.
- كما صنف الزراعة على رأس الأولويات التنموية لتمكين هذه الدول من تحقيق أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية، ألا وهو تخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام 2015 .

- كالعديد من الدول، تحتل التنمية الزراعية في الوطن العربي مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي و الإجتماعي. وقد أولت الدول العربية اهتماما بالغا و مشتركا بهذا الموضوع منذ السبعينات حيث تم تأسيس العديد من المؤسسات العربية لدعم التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي. ومن بين هده المؤسسات التي أنشأت في تلك الفترة، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية التي أسست في عام 1974 والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي التي أنشئت في عام 1976.

- لكن، بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف العديد من هده الدول واهتمامها المتزايد بقضايا التنمية الزراعية، من جهة، وبالرغم من توفر الموارد الأرضية والبشرية والمائية والمادية، من جهة أخرى، إلا أن القطاع الزراعي لا يزال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات والتي تشكل حاجزا كبيرا في وجه تقدمه وتنميته على الوجه الأفضل .

- وهكذا، تعرف هذه البلدان شبه عجز غذائي يتفاقم مع مرور السنين نظرا لكون حجم إنتاجها من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية حاجياتها الاستهلاكية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الواردات و زيادة في العجز في الميزان التجاري ليصل إلى حوالي 43 مليار دولار عام 2012. كما أصبحت الصادرات الزراعية في الدول العربية لا تغطي سوى حوالي 28% من قيمة الواردات.

- وبالتالي، تبقى تنمية القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي مسألة أساسية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية ومن بين أهم التحديات التي تواجهها حاليا وخاصة في المستقبل. هذه التحديات أصبحت أكثر حدة لتزامنها مع مخلفات أزمة اقتصادية عالمية صعبة وارتفاع لأسعار السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم. ارتفاع من المتوقع أن يستمر خلال العقد القادم حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) وذلك في ضوء التغيرات المناخية، وتزايد الطلب على السلع الغذائية من طرف الاقتصاديات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وارتفاع أسعار الطاقة والزيادة في إنتاج الوقود الحيوي.

- من أجل فهم أسباب عجز الدول العربية عن بلوغ تنمية زراعية تساعد على تحقيق الأمن الغذائي وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتطرق هذه المحاضرة في البداية إلى التعريف بالعلاقة بين التنمية والزراعة. بعد ذلك سيتم استعراض الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه القطاع الزراعي في الدول العربية وذلك من خلال عرض وتحليل لأهم المعطيات والمؤشرات حول وضعية هذا القطاع. كما سيتم استعراض خصائص التجارة الخارجية و كذلك مميزات ومحددات القطاع الزراعي على المستوى العربي والتي من خلالها سيتم التعرف على أهم الأسباب التي تشكل حجر عثرة لتحقيق التنمية والأمن الغذائي .

- من جهة أخرى، ستتطرق هذه المحاضرة إلى التعاون العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن الغذائي، وبعض التدابير التي اتخذت في إطار قرارات بعض القمم العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المتعلقة بالأمن الغذائي .كما سيتم إلقاء الضوء من خلال حالة دراسية على تجربة دولة عربية في تنمية القطاع الزراعي. وسيتم من خلال هذه التجربة وكذلك بعض السياسات الزراعية والتجارب الناجحة الأخرى استخلاص بعض الدروس في كيفية صياغة سياسات زراعية في الدول العربية.

1- علاقة الزراعة بالتنمية:

1.1- مفهوم التنمية والأمن الغذائي:

- قبل التطرق إلى العلاقة التي تربط بين الزراعة و التنمية، من المهم أن يتم في الأول التعريف بمعنى التنمية. فهي (لغة) تعني النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر. و(اصطلاحا) هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة بين الحكومة وباقي أفراد المجتمع.

- كما يقصد بها (مفهوم عريض) عملية لتوسيع خيارات البشر وارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل. بمعنى آخر، التنمية هي العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الآخر في نفس الوقت، وهى زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة .

- من جهتها، تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بكونها العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومات بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن.
- أما فيما يخص الأمن الغذائي، فهو يرتبط، في مفهومه التقليدي، بتحقيق الاكتفاء الذاتِي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا.

- لكن مع التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية، أصبح مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة – الفاو– هو "الأمن الذي يتحقق عندما تتوفر جميع الظروف لجميع أفراد المجتمع التي تمكنهم من الحصول باستمرار على الغذاء بكمية كافية و صحية ومغذية تتوافق مع احتياجاتهم واختياراتهم من أجل حياة صحية ونشطة".
- وتعرّفه المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية".

2.1- التنمية والقطاع الزراعي: أية علاقة؟

- يمكن تصنيف التنمية إلى عدة أشكال. فهناك التنمية الشاملة، أو التنمية في أحد الميادين الرئيسية، مثل: الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية أو التنمية الاجتماعية.

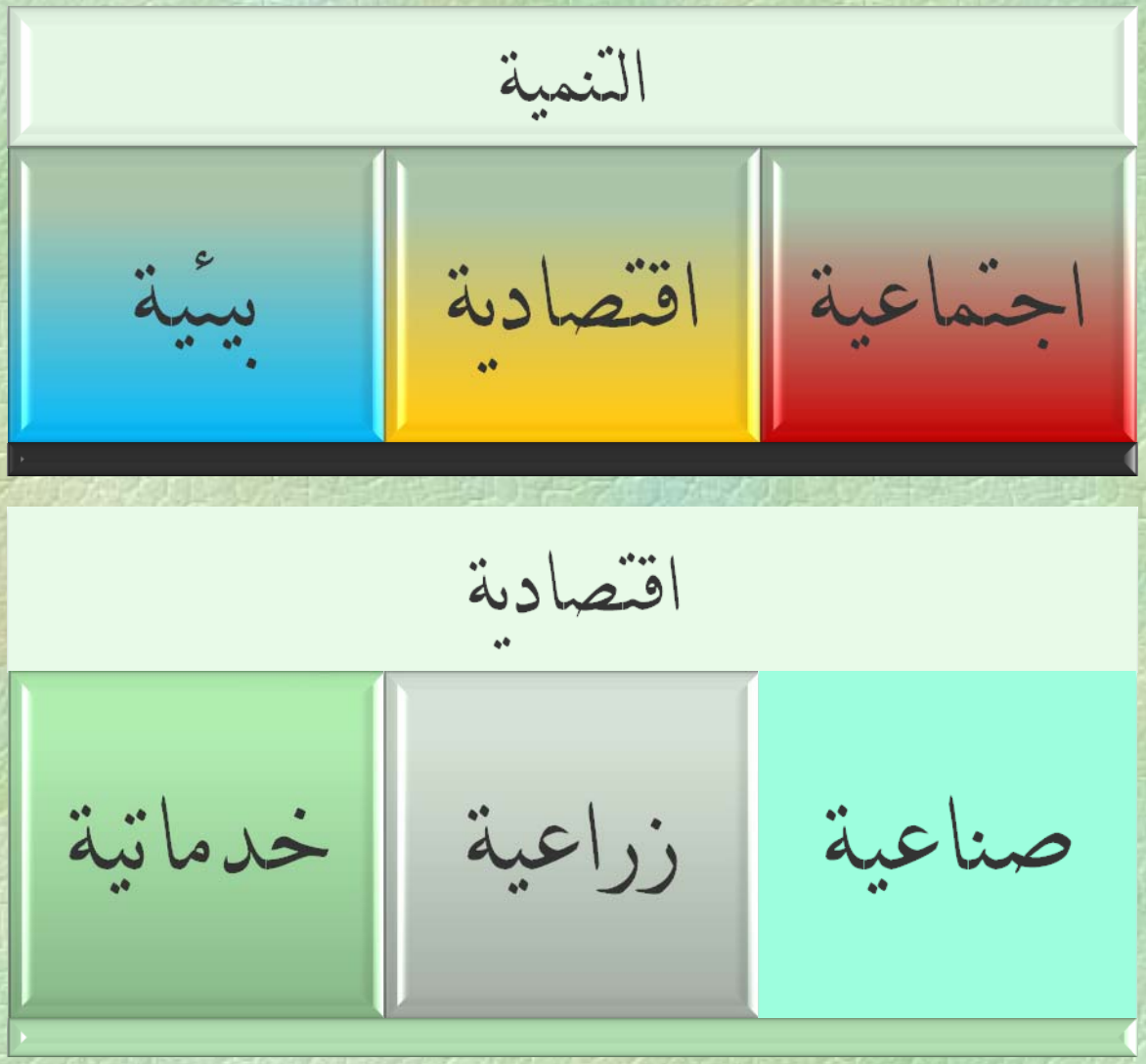
التنمية
اجتماعية
اقتصادية
بيئية
اقتصادية
صناعية
زراعية
خدماتية

- وكما أكدتها العديد من الدراسات، هناك علاقة كبيرة ومهمة تجمع بين الزراعة والتنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. فالزراعة تعتبر أحد الأدوات والوسائل المهمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تعتبر أداة تنمية حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وهو الهدف الخاص بتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015.